

الاجاز بلكه وليس كذلك ولا ينبغي ان يتوهم انه فصل
رايع يخرج ما نزل للاجواز ولكن لا بسورة منه فان ذلك لم
يوجد اعني كلاما نزل للاجواز على محمد صلى الله عليه وسلم
لا بسورة منه فان قلت التوراة والا انجيل قلت ان كانتا
نزلتا للاجواز لا بسورة منها فقد خرجت بقولنا قبل على محمد
صلى الله عليه وسلم والمتعبد بثلاوته فصل رابع يخرج منسوخ
الثلاوة ومثلا وقولكم ان اردنا في احد تبودا لم يذكرها غيرنا فهل
رايت في هذا الكتاب تعريفا خاليا او مسئلة خالية عن زياده
او زياد فان لا توجد في غيره حتى يخص هذا الموضع بالذكر
واما بتدليسا في تعريف الحقيقة لفظ الاول بالابتداء فلا خلاف
العلماء في الاول هل من شرطه ان يكون له ثاب وليس كذلك لفظ
المبتدأ فلو قلنا فيما وضعه اوله لا وهم عند من يركبان الاول
ماله ثاب ان الحقيقة تستلزم المجاز ولا قائل بذلك وانما
وانما الخلف في العكس وهو استلزام المجاز للحقيقة فكان
لفظ الابتداء احسن واما تقرير كلامنا في حرف لو
فنقول قولنا في هذا الكتاب ما نصه لو شرط الماضي ونقل
للمستقبل قال سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع
غيره وقال غيره حرف امتناع لامتناع وقال الشلوبين
لمجرد الربط والصحيح وفاقا للشيخ الامام امتناع

ما يليه

ما يليه لثاليه ثم يتبع الثالث ان ناسب ولم يخلف المقدم
غيره كوكات فيهما الية الا الله لفسد تالان خلقه
كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا ويثبت ان لم يتألف
ويناسب بالاولى كقولم يخف لم يعص او المساءة كقولم تكن
ربيبتي في حجرى لما حلت للرضاع او الادون كقولك
لوانتفت اخوة النسب لما حلت للرضاع وترد للمتخف
والعرض والتعديل نحو ولو بظلف محرق اه فاما قولنا
لو شرط الماضي فمعناه انه لو تقيده عقد السببية والمسببية
بين المجلتين بعدها وبهذا يجامع ان الشرطية ويفسد الشرط
بالرقق الماضي وبهذا يعارق ان فانها للمستقبل وانما قلنا بشرط
ولم نقل حرف شرط لان كلام سيبويه الذي حكيناه بعد
تضمن كونها حرفا فلو قلنا حرف شرط ثم قلنا وقال سيبويه
حرف الحكرر اللفظ الحرف بلا فائدة ولو بدأنا بلفظ الحرف مع
مراجعة عدم التكرار لا سقطناه من كلام سيبويه ولم تكن
قد حكيناه بلفظه مع ان كونها حرفا من الواضحات فان قلت
اذا كانت ملحقاتكم للاختصاص تصل الى هذا المنتهى فلا
حاجة لذكر كبر لفظ الحرف في هذا الباب لانه معقود
الحروف فذكر لفظ الحرف مستغنى عنه قلت هذه غفلة
مخافية بالحروف فاعلم انها لا يعنى بها مقابل الاسم والفعل